

## أحكام القرآن

@ 467 @ لمن أردن إذا مات أزواجهن ولا يحسوهن ليرثوا منهن ما ورثوا من مورثهم عبر عن ذلك بقوله تعالى ( ! ! ) لأنه إعطاء في الحقيقة على وجه الميراث وهم يريدون أن يأخذوه على وجه الغصب ميراثا أيضا \$ المسألة الرابعة قوله تعالى ( ! ) \$ ( ! ) وفي ذلك أربعة أقوال .  
الأول قيل الفاحشة الزنا .  
الثاني قيل النشوز .  
الثالث قال عطاء كان الرجل من الجاهلية إذا زنت امرأته أخذ جميع مالها الذي ساقه لها ثم نسخ □ سبحانه ذلك بالحدود .  
الرابع قيل إنه كان في الزنا ثلاثة وجوه قيل لهم ( ! ! ) الآية ثم قيل لهم ( ! ) [ النساء 15 ] فجاز له عضلها عن حقها وأخذ مالها ثم نزلت ( ! ! ) [ النساء 16 ] فهذا البكران \$ المسألة الخامسة في تحقيق ما تقدم من الأقوال \$ .  
أما من قال إنه الزنا والنشوز فقد بينا أحكام جواز الخلع وأخذ مال المرأة في سورة البقرة .  
وأما قول عطاء فمحتمل صحيح تتناوله الآية لكن لا يقال في مثل هذا إنه نسخ وإن كان في التحقيق نسخا لأن محمدا صلى □ عليه وسلم نسخ الباطل ولكن اللفظ مجمل ينطلق عليه وشرط يرتبط به معلوم عند العلماء مبين في موضعه .  
وأما من قال كان في الزنا ثلاثة أنحاء فتحكم محض ونقل لم يصح وتقدير يفتقر إلى نقل ثابت ولم يكن فلا معنى للاشتغال به